



مواكبة مستمرة للفئات المتضررة

## من أين تحصل مصر على موارد برامج التكافل الاجتماعي

### هيكلة دعم الطاقة توفر سيولة نقدية لتمويل حزم الإنفاق على الصحة والتعليم

التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة لسد فجوة التمويل، واقتضت نحو 59 مليار دولار على هيئة أذون خزانة وغيرها من الأدوات المالية.

ويصل إجمالي حجم الاحتياجات الحكومية التمويلية المختلفة في العام الحالي نحو 63.2 مليار دولار.

ويرى الخبير الاقتصادي هاني توفيق، أن القروض الأجنبية وحدها لا تكفي لتمويل المبادرات التنموية، وخطط زيادة الإنفاق العام تلجأ بالتوازي مع ذلك إلى التوسع في إصدار النقود، ومن مخاطره تفاقم عجز الموازنة العامة الذي لا يتم سداه.

وأوضح لـ "العرب" أن الأمر ينطبق كذلك على الأجور والمرتبات، وبرامج التكافل الاجتماعي التي يتم تمويلها بالتوسع في إصدار النقود، ولا يمكن للدولة التخلي عن مساعدة الموظفين أو الفئات المهمشة، ويجب إطلاق مبادرات للاستثمار والتصنيع والتشغيل والتصدير حتى تغطي النفقات واحتياجات المبادرات التنموية.

ويتسبب هذا الاتجاه في رفع معدلات التضخم، لكن هناك مدارس تعزز التنمية وفق معدلات تضخم مستهدفة، فعاذها التنموي يفوق مخاطر التضخم التي يمكن معالجتها بعد الخروج من نفق الأزمة.

وتسعى الحكومة المصرية للتوسع في برامج الدعم والمزايا الاجتماعية للمواطنين، أملا في تخفيف الأعباء المعيشية التي فرضها وباء كورونا بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي محليا ودوليا، الأمر الذي فاقم مشكلات البطالة ونال من دخول الأفراد.

ويصل إجمالي تلك الحزم مجتمعة في الموازنة العامة الحالية نحو 21 مليار دولار، ووزنها النسبي لإجمالي الموازنة العامة للدولة حوالي 19 في المئة، أي 4.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 438 مليار دولار. وادى هذا الوضع المتشابك إلى زيادة عبء فوائد الدين على الموازنة العامة للدولة بعد أن لاس نحو 33 في المئة من حجمها الإجمالي وسجل إجمالي العبء خلال العام المالي الحالي نحو 36 مليار دولار.

وأكد المحلل الاقتصادي ياسر عمارة، أن مساندة الفئات الأولى بالرعاية ودعمهم هو دور أساسي للدولة يحتم عليها توفير حزم تمويلية متنوعة بالتوسع في الاقتراض الخارجي أو الحصول على منح توجه لهذه الفئات. وأشار لـ "العرب" إلى أن لجوء الدولة للتوسع في مبادرات التمويل العقاري أمر منطقي نتيجة الفورة السكانية، والحاجة إلى نحو نصف مليون وحدة سكنية سنويا، في ظل عجز يقدر بنحو 200 ألف وحدة سكنية سنويا.

لفتت حزم التمويل الضخمة التي ترصدها مصر للمبادرات الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد المصري أنظار الكثيرين، وطرحت علامات استقترام حول مصادر تمويل هذه البرامج المليارية المتتابعة، رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

السذي ينتهي في يونيو المقبل نحو 2.5 مليار دولار.

وقال محمد الأترابي رئيس بنك مصر، إن مبادرات التمويل العقاري لا تكفي موازنة الدول أعباء، ويتم تمويلها من السيولة النقدية المتاحة بالجهاز المصرفي.

ويبلغ إجمالي حجم الودائع المتاحة في البنوك، بحسب بيانات آخر تقرير للبنك المصري عن شهر نوفمبر الماضي، حوالي 327.5 مليار دولار.

وأضاف لـ "العرب" أن البنوك توفر حزم التمويل للأفراد وفق شروط المبادرة التي يعلنها البنك المركزي، ويتحمل البنك المركزي بدوره تكلفة فارق سعر الفائدة بين السعر الرسمي المعلن بالبنوك، والسعر وفق التمويل بالمبادرة.

هاني توفيق  
إصدار النقود أحد المصادر لمواجهة الفجوة التمويلية

محمد الأترابي  
التمويل العقاري يوفره البنك المركزي يتحمل عبء الفائدة

ويصل سعر الفائدة في المبادرة الأخرى نحو 3 في المئة، بينما يصل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي نحو 9.25 في المئة، والذي يتحمل وفق الأرقام المعلنة عبئا تمويليا لكل مستفيد من المبادرة بنحو 6.25 في المئة من باب دوره ومسؤوليته تجاه المجتمع.

وتمنح المبادرات التمويلية جرعة تشييطية للاقتصاد عبر تعزيز قدراته التشغيلية والإنتاجية التي تساهم في زيادة حركة دوران رؤوس الأموال، وارتفاع مستويات الربحية بما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية، وتجنبي من خلالها موازنة الحكومة عوائد تمكثها من تمويل برامجها الاستثمارية والخدمية وزيادة الإنفاق الاجتماعي. وتطرق الحكومة بابا جديدا لتمويل برامجها، فيما يكشف البيان المالي للموازنة الحالية عن حزم من القروض الحكومية بنحو 4.2 مليار دولار من المؤسسات الدولية لمواجهة احتياجاتها التمويلية من خلال إصدار سندات في الأسواق الدولية لتغطية هذا الجانب. وأمنت الحكومة في الاقتراض الداخلي من البنوك والمؤسسات المالية

محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - تثير مبادرات التكافل الاجتماعي المصرية المتعددة وخطط زيادة مستويات الأجور وحزم التمويل العقاري المدعومة وقروض المشروعات الصغيرة أسئلة عريضة، أهمها من أين توفر الحكومة هذه الأموال في ظل التباطؤ الذي يضرب الاقتصاد بسبب تداعيات وباء كورونا.

وأطلقت القاهرة مبادرة جديدة للتمويل العقاري أخيرا لدعم الفئات المختلفة من محدود ومتوسطي الدخل بقيمة 6.5 مليار دولار وبفائدة متناقصة نسبتها ثلاثة في المئة لأول مرة وفترات سداد تصل إلى 30 عاما.

وسبق هذه الخطوة بإيام المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لتطوير قري الريف المصري بتكلفة تصل إلى نحو 38 مليار دولار، وتستهدف تحسين الأحوال المعيشية لنحو 58 في المئة من سكان مصر الذين يعيشون في 4584 قرية.

واسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت مصر في تطبيقها منذ أربع سنوات في توفير سيولة نقدية للحكومة، مكنتها من توفير 7.8 مليار دولار من بند واحد فقط بالموازنة، وهو دعم الطاقة، ما عزز قدراتها للتوسع في دعم برامج التكافل الاجتماعي بشكل أكثر رعاية عن السنوات الماضية التي كان يلتهنها دعم الطاقة.

وترصدت الموازنة العامة للدولة العام الحالي نحو 1.2 مليار دولار لتمويل برامج تكافل تتيح مساعدات شهرية لتحسين أحوال نحو 3.4 مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية. واستطاعت الحكومة توفير نحو 6 مليارات دولار خلال الأعوام الأربعة الماضية، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها في مجال هيكلة دعم المواد البترولية والمحروقات، وتراجع حجم دعم المواد البترولية من 7.7 مليار دولار، في موازنة العام 2017-2018 إلى نحو 1.7 مليار دولار خلال العام المالي الحالي.

وفرت أيضا نحو 1.8 مليار دولار نتيجة إلغاء دعم الكهرباء والذي وصل لأرقام صفرية بالموازنة الحالية، مقارنة بنحو 1.8 مليار دولار قبل أربعة أعوام. ويصل حجم تمويل المبادرات الرئيسية في قطاعات الصحة والتعليم والتكافل الاجتماعي العام المالي الحالي

## الجزائر تواجه انهيار الدينار بإصدار ورقة نقدية

### مطالب بتغيير العملة لكبح انتعاش السوق الموازية

بضاعة، حيث صارت كلفة إنتاج القطعة أعلى من قيمتها المالية.

وشدد المتحدث على أن "مراجعة قيمة العملة ستكون قاطرة لإصلاح المنظومة المالية في البلاد، وهي الآلية الوحيدة لاستقطاب الكتلة الناشطة خارج المنظومة المصرفية" في إشارة إلى ما أسماه "البحث عن القيمة وليس عن الورقة أو القطعة".

وسوق بنك الجزائر ورقته النقدية الجديدة في إطار تاريخي صرف، واستخدم صورة لكبار قادة ثورة التحرير الجزائرية لأول مرة في العملة المحلية، كما تم الاحتفاء فيها بعيد النصر الموافق لـ 19 مارس، وبعيد الاستقلال الوطني في 5 يوليو، في حين كان يتم الإكتفاء بخلفية لمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبدالقادر.

وكشف مسؤول في البنك أنه في إطار عصرنة وسيلة إنتاج الأوراق المالية سيشرع البنك قريبا في إنجاز مركب صناعي وتكنولوجي بمعايير دولية سيحتضن مطبعة ذات تكنولوجيا عالية ومقر الصندوق العام لبنك الجزائر، ومركزا للفرز الأوراق المالية ومركزا للتكوين في مجال صناعة النقود المتداولة.

وتعتمد الجزائر في تمويل حاجيات سوقها المحلية على الاستيراد من الخارج على غرار الصين وأوروبا وبدرجة أقل تركيا، حيث قدرت وارداتها خلال العام الماضي بحوالي 40 مليار دولار الأمر الذي ساهم مباشرة في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، كما تشهد السوق المحلية ندرة جزئية في بعض المواد كالزيت والحليب، بينما تعتمد بمعدل 98 في المئة من مداخلها على صادرات النفط والغاز.

وقدرت إحصائيات دولية أن السعر الذي يحقق للجزائر توازنا في حساباتها هو 116 دولارا للبرميل الواحد من النفط، وهو سقف غير متاح في الأفق بسبب تراجع الإنتاج الداخلي وتجاذبات سوق النفط الدولية الماثرة منذ 2014.

وأجهت الحكومة الجزائرية أزمة انهيار العملة بإصدار ورقة نقدية جديدة في ظل تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، في وقت تتعالى فيه أصوات الأوساط الاقتصادية المطالبة بتغيير العملة لقطع الطريق أمام انتعاشها في السوق السوداء.

وشدد المتحدث في اتصال مع "العرب" على أن "انعكاس انهيار قيمة العملة ظهر جليا في الأونة الأخيرة على القدرة الشرائية وفي ارتفاع مؤشرات التضخم إلى مستويات كبيرة، وهو ما بات يحتم على البنك اتخاذ خطوات جريئة لتغيير العملة من أجل استقطاب كتلة السوق الموازية".

وتضمن قانون الموازنة للعام الجاري خفضا مطردا لقيمة العملة المحلية على مدار السنوات الثلاث المقبلة، كما شرع بنك الجزائر منذ العام المنقضي في خفض غير معلن لقيمة العملة المحلية من أجل التخفيف من عجز الموازنة العامة المقرر خلال هذا العام بنحو 23 مليار دولار.

أبو بكر سلامي  
تغيير العملة سيمكن من استعادة الأموال في السوق الموازية

ووضع القانون فرضية شروع الدينار الجزائري في استعادة عافيته أمام العملات الأجنبية بحلول العام المقبل، لكن خبراء يتوقعون أن تشكل انعكاسات التهاوي صدمة غير متوقعة للسلطات المالية، خاصة في ظل حاجة الحكومة إلى استقرار اجتماعي في البلاد.

وكان الخبير الاقتصادي ووزير الاستثمار السابق بشير مصيطفي قد أكد لـ "العرب" على "ضرورة مراجعة قيمة العملة المحلية بحدف صفرين من القيمة الحالية، كونها لم تعد تتجاوب مع متطلبات السوق، فالعملة المعتمدة غير متداولة أصلا في السوق بسبب افتقادها لقيمتها وعدم وجود ما يقابلها من

صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - أقر بنك الجزائر المركزي عملة جديدة من فئة 2000 دينار في محاولة لكبح تهاوي الدينار وتدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، وسط دعاء لفرض حلول جذرية لمعالجة الأزمة عبر تغيير العملة ولكبح انتعاش سوق الصرف الموازية بالتزامن مع أزمة سيولة حادة في قطاعي البريد والبنوك.

وأطلق بنك الجزائر ورقة نقدية جديدة من فئة 2000 دينار من المنتظر الشروع في تداولها قريبا إلى جانب ورقة ماثلة من نفس القيمة، حيث لم يوضح مدير البنك محمد شريف كوتشوكالي استمرار التداول بالورقتين معا من عدمه.

وركز مدير البنك في استعراض الورقة النقدية الجديدة على المغزى والدلالة التاريخية للشكل والمضمون، بينما تجنب الخوض في الأبعاد الاقتصادية والمالية للورقة في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد في الأونة الأخيرة.

وتشهد قيمة العملة المحلية انهيارا غير مسبوق أمام العملات الأجنبية، فضلا عن أزمة السيولة المسجلة في مراكز البريد والبنوك خلال الأشهر الأخيرة.

ودعا في هذا الشأن الخبير المالي أبو بكر سلامي إلى ضرورة تغيير العملة المحلية من أجل وقف التدهور المستمر وإنقاذ القدرة الشرائية من الانهيار، مما يسمح للبنك باستعادة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، والتي قدرها خبراء في تنظيم منتدى رجال المال والأعمال بنحو 60 مليار دولار.

## سوريا والعراق يوقعان ثماني مذكرات تعاون اقتصادي

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) لمحمد سامر الخليل قوله إن "مواضيع عمل اللجنة هي عبارة عن خطط وبرامج عمل مشتركة على المستويين القطاعي والإقليمي تتسجم مع المنظور التنموي والسياسات ذات البعد الاستراتيجي التي تستهدف تنمية اقتصاد البلدين".

وأشار الخليل إلى أهمية موافاة وزارة التخطيط العراقية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية بخططها لتأمين احتياجات السوق المحلية العراقية من بعض المواد ليصار إلى دراستها وإعداد خطة مقابلة لها تتضمن المواد التي يمكن لسوريا تصديرها إلى الأسواق العراقية والاتفاق على سبل والبيات التوريد ووفق جداول زمنية محددة.

من جهته أشار وزير التجارة العراقي ورئيس الجانب العراقي خلال توقيع محضر الاجتماعات في بغداد إلى توقيع ثماني مذكرات بين سوريا والعراق في مجالات الإعمار والإسكان والاستثمار والتعليم العالي والتربية

والتقن الخليل على هامش اجتماعات اللجنة بنائب رئيس الوزراء العراقي وزير التخطيط خالد نجم البتال لتباحث الملفات الاقتصادية. واستعرض الجانبان الواقع الاقتصادي في كل من البلدين وسبل وآفاق تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات التي من شأنها الإرتقاء بعلاقات التعاون الثنائي إلى المستوى الذي يليه آمال وطموحات شعبي البلدين.

وكتفت الحكومة السورية مؤخرا تحركاتها لإبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية على أكثر من جهة حيث تحاول البحث عن مصادر للإيرادات بعد إزالة ركاب الحرب التي أضعفت مختلف القطاعات المنتجة.

وبحث سوريا الشهر الماضي مع الأردن فرص تنشيط علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، حيث يعولان على إزالة العقبات لإنعاش اقتصادي البلدين خصوصا في المنطقة التجارية الحرة. وأكدت سوريا استعدادها لتقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات اللازمة لتنشيط حركة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري لاسيما تجارة الترانزيت لما لها من دور حيوي في تنشيط انسياب السلع بين الجانبين وأسواق الدول الأخرى.

دمشق - مددت سوريا والعراق آفاق التعاون الاقتصادي بإبرام ثماني مذكرات تعاون اقتصادي في مجالات مختلفة على غرار الإعمار والإسكان والاستثمار والتعليم والسياحة في ظل بحث دمشق عن منافذ لدعم الاقتصاد بعد إزالة ركاب الحرب.

وفي هذا السياق أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل ووزير التجارة العراقي علاء الجبوري أهمية الارتقاء بالتعاون بين البلدين في كل المجالات.

علاء الجبوري  
سنقدم جداول زمنية لتأمين التصدير والاستيراد مع سوريا



جاء ذلك خلال توقيع الجانبين محضرا ختاميا لاجتماعات الدورة العاشرة للجنة السورية العراقية المشتركة التي اختتمت في بغداد الأحد.

علاء الجبوري  
سنقدم جداول زمنية لتأمين التصدير والاستيراد مع سوريا

علاء الجبوري  
سنقدم جداول زمنية لتأمين التصدير والاستيراد مع سوريا

جاء ذلك خلال توقيع الجانبين محضرا ختاميا لاجتماعات الدورة العاشرة للجنة السورية العراقية المشتركة التي اختتمت في بغداد الأحد.

علاء الجبوري  
سنقدم جداول زمنية لتأمين التصدير والاستيراد مع سوريا

زيت عراقي أصيل يغري الأسواق المجاورة